الوقف الهبطي على لفظ عمّ من سورة النبأ ـ دراسة وتحليل

د. رجب علي رجب دومة– تاجوراء كلية العلوم الشرعية – جامعة طرابلس

Directing Elwaqf El-Hibti on the word "Amma" from Surat An-Naba a study and analysis.

Abstract
Elwaqf El-Hibti is one of the most famous waqfs in The Islamic West copies of the Qur'an. This research examines the permissibility of Imam el-Hibatī's waqf on the word 'Ammā from Surat An-Naba', and attempts to refute with scholarly evidence, those who prohibit this waqf. This research also contributes to clarifying the correct spelling and identification of the name 'El-Hubti' .

الملخّــص :

الوقف الهبطي من أشهر الوقوف في المصاحف المغربية، وهذا البحث يدرس جواز وقف الإمام الهبطي على لفظ عمّ من سورة النبأ، ويحاول الرد على من منع هذا الوقف بالدليل العلمي، كما يُسهم هذا البحث في ضبط اسم الهبطي.

الكلمات المفتاحية: توجيه ـ الوقف – الهبطي – كلمة – عمّ – سورة – النبأ

المقدمة:

يُعـد الوقف الهبطي من أشــهر الوقوف القرآنية في المغرب الإســلامي، وهو الوقف المعمول به عند التــلاوة في بلدان المغرب العربي :ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، وقد كُتِبت به مصاحف كثيرة في ليبيا دون تغيير أو تبديل في أغلب ما ورد في كتاب تقييد الوقف الهبطي، ومن المواطن التي اعتُرض فيها على الإمام الهبطي وقفه في مطلع سورة النبأ عند قوله ـ تعالى ـ :﴿**عَمَّ**﴾[سورة النبأ- 1] ، وهذا البحث يــسعى لتحرير جواز أو منع وقف الإمام الهبطي على لفظ عمّ من سورة النبأ ، والمتأمل في المصاحف المطبوعة في ليبيا يرى أنّ أغلبها حافظ على الوقف الهبطي عموما وعلى وقف الإمام الهبطي على كلمة عمّ من سورة النبأ ، كما في المصحف المشهور بمصحف أمانة التعليم في ليبيا وهو أول مصحف يُطبع في ليبيا برواية قالون، وقد التزم هذا المصحف بالوقف الهبطي كما هو ظاهر في المصحف، ولم تصرّح اللجنة التي أشرفت على كتابة هذا المصحف بالتزام الوقف الهبطي، ولكنهم ذكروا علامة الوقف

وهي(ص)[1]، وكُتب هذا المصحف برسم الخراز، ووُقِف فيه على لفظ عمّ من سورة النبأ[2]، ومن المصاحف المطبوعة في ليبيا كذلك المصحف المشهور باسم مصحف الجماهيرية وتميز هذا المصحف بالتزام رسم الإمام الداني، وتصريحه بالتزام الوقف الهبطي[3]، وقد وُقفَ فيه على كلمة (عمّ) في مطلع سورة النبأ، [4] ويليه كذلك مصحف اشتهر باسم مصحف ليبيا وهو من أوائل المصاحف التي طُبعت بعد عام 2011م، وحفاظه على الوقف الهبطي والتزامه به ظاهر من خلال وقفه على كلمة عمّ من سورة النبأ [5]، وجاء بعد هذا المصحف مصحف آخر يحمل نفس اسم المصحف السابق وهو مصحف ليبيا، وقد وقف على لفظ عمّ من سورة النبأ متبعا الوقف الهبطي[6]، وآخر هذه المصاحف طباعة في ليبيا المصحف المشهور بمصحف الأوقاف الليبية ولم يلتزم هذا المصحف بجميع أوقاف الإمام الهبطي ؛ بل حصل فيه كثير من التغيير والحذف ، ومما تم حذفه الوقف على لفظ عمّ من سورة النبأ[7]، ولم يصرّح هذا المصحف في نشرته على التزام الوقف الهبطي ، ولكنه سبّب بلبلة لدى حملة القرآن ، خصوصًا وأن رئيس لجنة هذا المصحف ممن اشتهر بتوجيه الوقف الهبطي وهو الشيخ عبد اللطيف الشويرف - رحمه الله- ، وهو موضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة، فهذه زبدة لما كُتب من المصاحف الليبية على رواية قالون مما التزم رمز الهبطي (ص) مما يُعطي دلالة واضحة على أهمية هذا الوقف في البلاد الليبية والاهتمام بتعليمه للطلاب.

مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ـ كيف يُضبط لقب الهبطي، بفتح الهاء أم بكسرها؟

ـ ما فائدة العلم بالوقف القرآني، وهل اتفق علماء الوقف القرآني على مصطلحات واحدة ورموز واحدة؟

ـ ما مدى جواز الوقف على لفظ عمّ من سورة النبأ؟

ـ هل قراءة يعقوب ورواية البزي عن ابن كثير بالوقف على عمّ بهاء السكت يُعد شاذّاً؟

ولعل هذه الدراسة تكشف عن سبب حذف هذا الوقف ِمن على لفظ عمّ من سورة النبأ مِن مصحف الأوقاف الليبية[8] ، هل بسبب قبــح هذا الوقف، أم لتوهم قبحه؟ أم لسبب خفي؟ وتكمن مشكلة الدراسة كذلك في تتبع حجج بعض من كتب في توجيه هذا الوقف على كلمة عمّ من سورة النبأ، ومنهم صاحب منحة الرؤوف فقد منع الوقف على عمّ وقال "إنه وقف غير جائز، ولم يقل به أحد من القراء" [9]، وصاحب تقييد الوقف

الهبطي كذلك إلا أنه كان أخف وطأة في تعبيره فيرى أن الوقف على عمّ للهبطي سببه التكلف في الإعراب وركونه للضعيف من أوجه الإعراب[10] ، وأما صاحب كتاب منهج أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم فيرى بمنع الوقف على عمّ وهو أكثرهم إيرادا للأدلة وفي الرد عليه رد على جميع من سبق.[11]

أهداف البحث:

ـ إماطة اللثام عن أسباب وقف الإمام الهبطي على كلمة عمّ من سورة النبأ.
ـ التعريف بأهمية الوقف الهبطي عند القراء الليبيين والتعريف بأهم طبعات المصاحف الليبية التي اعتمدت الوقف الهبطي.
ـ التعريف بعلماء الوقف القرآني المتقدمين، ومحاولة ضبط ألقاب الوقف القرآني.
ـ ضبط لقب الإمام أبي جمعة وكيفية نطقه آلهِبطي بالكسر أم الهَبْطي بالفتح.
ـ التعقيب على بعض الباحثين الذين منعوا الوقف على لفظ عمّ والرد على أدلتهم.

أهمية البحث:

أهمية هذه الدراسة ترجع إلى إبراز الدقائق العامة التي يعتمد عليها الهبطي في وقوفه، خصوصًا المتعلقة بالتوجيه الإعرابي، وتقدير المتعلقات خصيصاء، وكذلك تبين هذه الدراسة مدى صحة إثبات الوقف الهبطي عند لفظ عمّ أو حذفه وترجيح إحدى النزعتين، وتكمن أهمية هذه الدراسة كذلك في معرفة قيمة وقف الإمام الهبطي واعتماده على من سبقه أم كونه يأتي بأشياء لم يُسبق إليها؟ فقد ذكر صاحب منهجية الوقف الهبطي المشار إليه آنفا إن في وقف الإمام الهبطي على لفظ عمّ تعسفا وضربا من التقدير الخفي[12]، فـأهمية البحث عموما تتمثل في الرد على مَن منع الوقف على عمّ، كما توجد في هذه الدراسة بعض النتائج الدقيقة المتعلقة بضبط لقب الهبطي، وكذلك نسبة ما قام به النيسابوري في تفسيره من اتباع وقف السجاوندي في كتابه دون الإشارة إليه.

منهج البحث:

يتبع هذا البحث منهجا وصفيّا تحليليّا لطبيعته التي تحتاج إلى جمع الأقوال وتحليلها.

هيكلية البحث:

البحث يأتي في مقدمة ومبحثين، المبحث الأول في التعريف بالوقف في القرآن الكريم وأقسامه وأنواعه وألقابه عند علماء فن الوقف القرآني، والمبحث الثاني في التعريف بالإمام الهبطي، وتوجيه الوقف الهبطي على لفظ عمّ من سورة النبأ والرد على أدلة المانعين لهذا الوقف.

المبحث الأول ـ الوقف في القرآن الكريم

المطلب الأول : أهمية الوقف في كلام العرب

علم الوقف في القرآن الكريمِ علمٌ شريف المنزلة، وهو قسيم علمِ التجويد، يبنيان معًا مصطلح الترتيلِ، فعلمُ الوقوف في القرآن العظيم رافد من روافد التفسير، وعمدة عند التحرير، فمعرفة الوقف في القرآن شرط من شروط التلاوة الصحيحة قال ابن الجزري رحمه الله [13]:

إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ ...قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلاً أَنْ يَعْلَمُوا
مَخَارِجَ الحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ ...لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ
مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالمَوَاقِفِ ...وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي المَصَاحِفِ

فنصح ابن الجزري لكل قاريء بوجوب معرفة مخارج الحروف و معرفة مواطن الوقف والابتداء، وهذا موافق لتعريف التجويد أو الترتيل الذي أخبر به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حيث قال: التجويد "معرفة الوقوف وتجويد الحروف"[14] ، والوقف له مكانة معلومة في العربية، وكلام العرب، ويمكن أن يُعد الوقف والابتداء من أوائل العلوم التي بدأ فيها اللحن عند العرب، فقد ورد في الحديث أن رجلا خطب بين يدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: " مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُمْ " [15]، قال الطحاوي في تفسير هذه الحديث: " وَكَانَ الْمَعْنَى عِنْدَنَا وَاللهُ أَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَيَكُونُ مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ رَشَدَ، وَذَلِكَ كُفْرٌ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى ، أَوْ يَقِفَ عِنْدَ قَوْلِهِ: فَقَدْ رَشَدَ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ بِقَوْلِهِ: وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى" [16] ، فالوقف القبيح هنا كان سببا في اللحن الفاحش المؤدي إلى المعنى الممنوع، وقد أشار صاحب كتاب الحيدة إلى أهمية معرفة مواطن الفصل والوصل في مناظرته الشهيرة لبشر المريسي [17] ، بل إن بعض أهل العلم يجعل البلاغة في معرفة مواطن الفصل والوصل في القرآن الكريم خصوصًا والكلام عمومًا . [18]

المطلب الثاني ـ أنواع الوقف في القـــرآن الكريم وألقابه:

لقد تباين أهل الفن في تقسيم مصطلحات الوقف فتجد في كتبهم اتفاقًا واختلافًا في ألقاب مصطلحات الوقف، وعددها، وقد أشار صاحب النشـــر إلى هذا الاضطراب ، والاختلاف [19]، وهذا البحث لا يتعرض لشرح معان هذه المصطلحات، وإنما يكتفي

بذكر ألقابها عند بعض علماء فن الوقف من المغاربة والمشارقة، فمن أول الكتب التي بلغتنا مكتوبة في هذا الفن، كتاب علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم لابن سعدان الضرير (ت 231هـ) ، وابن سعدان لم يُقسم الوقف إلى أقسام ؛ بل قال: "إنّ من تمام الإعراب معرفة الوقف، بالوقف على التمام، وعلى غير التمام، وهو على التمام أحســن" [20] ثم قال :" فالوقف الحسن أن تقف على كل آية وآيتين، ولابأس"[21] ولم يكن همّ الرجل تتبع أقسام الوقف، بقدر ما كان مهتمًا بتوجيه الوقف في عديد من المواطن في القرآن الكريم.

وأما أبوبكر بن بشار الأنباري النحوي (ت328هـ) فله كتاب أسمه إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، وقد جعل لكتابه هذا مقدمة ذكر فيها شيئا من أهمية معرفة الإعراب للقارئ، ثم ساق أسانيده لأصحاب القراءات من أمثال الإمام نافع، وبعد ذلك أسهب في الكلام عن المواطن التي يُمنع فيها الوقف من جهة الإعراب [22]) وذكر بعد ذلك أقسام الوقف وهي عنده ثلاثة: "وقف تام، ووقف حسن ليس بتام ، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام" .

وجاء بعد أبي بكر الأنباري أبو جعفر النحاس (ت338هـ) بكتابه القطع والائتناف، فذكر في مقدمة كتابه أن الوقف على رؤوس الآي في قصار السور أو سورة الشعراء والواقعة وما أشبههما من السور لا يخرج عن الوقف التام أو الكافي، فلم يعد أقسام الوقف في مقدمة كتابه كما فعل الأنباري، وإنما بثّ مصطلحات الوقف عنده في ثنايا كتابه وهي لم تخرج عن : التمام[23] والكافي[24]، والحسن[25]، والصالح[26]، ولم يستعمل مصطلح القبيح إلا في كلامه عن الوقف على ما قبل كلا في جميع القرآن لمن قال بذلك فاستقبحه منه [27]، وهو في كل ذلك يوجه الوقف مستعينًا بالإعراب والقراءات القرآنية ليحكم بعد ذلك على الوقف بمصطلحاته سالفة الذكر في جميع الآيات التي أوردها في كتابه.

ويأتي بعد ذلك الإمام الداني (ت 440 هـ) بكتابه المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، واستهلّ كتابه بذكر أقسام الوقف التي لأجلها صنع كتابه فقال:" هذا كتاب الوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن في كتاب الله، عز وجل" [28]، ثم خصّص من كتابه بابًا لأقسام الوقف، وساق عندها اختلاف العلماء في تَعداد أقسامه، واختار الداني أن الوقف يكون على أربعة أقسام، "تام مختار وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك" [29].

ومن أشهر الكتب في الوقف ما التزمته المصاحف المشرقية من وقف الإمام السجاوندي

(ت560هـ) الذي قسم وقفه إلى وقف مطلق وإلى وقف لازم وإلى وقف جائز وإلى وقف مجوَّز وإلى وقف مرخص وإلى وقف ممنوع [30]، وقد وضع لهذه المصطلحات حروف مختصرة تدل عليها:

ممنوع الوقف: لا ، الوقف اللازم : م ، الوقف المطلق : ط ، الوقف الجائز : ج ، الوقف المجوز : ز ، الوقف المرخص : ص [31].

من خلال ما ســيق من مصطلحات لأهل العلم المختصين بهذا الفن من علوم القرآن نلمس الاختلاف الظاهر في المصطلحات ولا مشاحة في المصطلح كما يقال، ولكن من خلال ما سبق عرضه نعلم أهمية الوقف في القرآن وعلاقته بالتفسير، يقول النيسابوري في تفسيره مبينا دقة مسلك هذه الوقوف القرآنية وأهميتها:" وإنما التزمنا إيراد هذه الوقوف لدقة مسلكها وبلوغها في الغموض إلى حيث قصروا البلاغة على معرفة الفصل والوصل، إلا أن ذلك بحسب الصياغة وما نحن فيه بطرق الصناعة وكل منهما تابع لارتباط المعنى بالمعنى وانفصاله عنه بالكل أو بالبعض"[32]، فهذا النيسابوري يعلل معرفة الوقف إلى أنه أصل البلاغة في الكلام المرتبطة بمعرفة مواطن الوصل والفصل.

وقد أشرت في الهامش أن النيسابوري (ت 850 هـ) التزم مصطلحات السجاوندي في الوقف، ورأيته في كثير من السور يلتزم ما سطره السجاوندي في كتابه، ويؤخذ على النيسابوري عدم تصريحه بمصدره في هذه الوقوف، مما يشعر القارئ لكتابه أنه صاحب هذه الوقوف، فقد كان يضع في مقدمة كل سورة أماكن الوقف فيها، وهذا الجهد وحده يحتاج إلى وقت ومزيد مطالعة واستقراء وليس محله هذا البحث ولعل الله يقيض وقتا لدراسة هذه الظاهرة من انتحال العلم، فمن بركة العلم إحالة العمل إلى أهله.

المبحث الثانـــي ـ الوقف الهبطي على لفظ عمّ من سورة النبأ

قبل الكلام عن وقف الإمام الهبطي على كلمة عمّ من سورة النبأ وإيراد أقوال المانعين لهذا الوقف أود أن أتناول ضبط لقب الإمام الهبطي في المطلب الآتي:

المطلب الأول: الإمام أبو جمعة الهبطي [ضبط اللقب]:

لم تسعفنا المصادر التاريخية بترجمة واسعة عن الإمام أبي جمعة الهبطي، ولا عن تاريخ ميلاده، وأثبتت بعض المصادر تاريخ وفاته، ومن أوائل من ذكر تاريخ وفاته صاحب نيل الابتهاج حيث قال:"محمد بن أبي جمعة الهبطي، عالم فاسي، توفي عام ثلاثين وتسعمائة" [33] ، وفي سلوة الأنفاس ما يفيد الاضطراب في تاريخ الوفاة نظرا

لاشتباه الأسماء فهناك من يحمل مثل هذا الاسم أبو جمعة الهبطي وقد ترجم صاحب سلوة الأنفاس لنفس الشخصية في ثلاثة مواضع [34].

وقد أطنب كثير ممن تناول وقف الإمام الهبطي في ترجمته ـ وترجمة بعض شيوخه، ولذلك يمكن لكل من أراد ترجمته أن يرجع للمصادر التي ذكرت آنفا في الهوامش، ولكن هناك مسألة مهمة لم أجد من أشار إليها ربما لشهرتها لديهم، وهي ضبط نطق لقب الإمام الهِبطي، هل بكسر الهاء أم بفتحها، وللأسف فإن أغلب الكتب التي ترجمت له لم تضبط اللقب ، باستثناء ما وقع في ترجمته في كتاب سلوة الأنفاس حيث ضُبط اللقب في أول الترجمة بالفتح [35] ، وكذلك وجدتُ صاحب كتاب منهجية ابن أبي جمعة الهَبطي في أوقاف القرآن الكريم ضبط اللقب بفتح الهاء في صفحة الغلاف [36]، وعلى أية حال فقد وقع الاختلاف في ضبط اللقب، وكنت كثيرًا ما أسمع الشيخ عبد الطيف الشويرف رحمه الله في برنامجه لغة القرآن الكريم يقول وقف الإمام الهِبطي بكسر الهاء، ولم أر من تعرض لضبطه رغم الدراسات المتوافرة حول هذا الإمام ، والهِبطة إما أن تكون اسم قبيلة أو موضع، قال صاحب سلوة الأنفاس:"ومنهم الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام الفقيه الأستاذ المقرئ الكبير النحوي الفرضي الشهير الولي الصالح والعالم الواضح أبو عبد الله سيدي محمد بن أبي جمعة الهبطي منسوب لبلاد الهِبط" [37]، ولذلك لا أدري لماذا ضبط محققوا كتاب سلوة الأنفاس اللقب بالفتح؟ إلا أن يكونوا معتمدين على الشائع عندهم فقد سمعت بعض مشايخ المغرب ممن يوجه وقف الإمام الهبطي على كلمة عمّ ويؤيد مذهب الإمام ينطق الهبطي بفتح الهاء [38]، وهذا التغيير يحدث في أسماء المدن والقبائل ويبقى الميزان فيها ما ورد في المعاجم مفسرًا أو مضبوطًا، ومن الأمثلة على التغيير ما لدينا في ليبيا في مدينة دِرنة بالكسر، هكذا ضبطت في الكتب [39]، والمشهور الشائع في ليبيا نطقها دَرنة، وهو خطأ، فقد ينشهر الخطأ، ويندفن الصحيح، ودور الباحثين رد الأمر إلى وزنه الصحيح ونطقه الفصيح ومعناه الصريح.

وأما صاحب كتاب منهجية ابن أبي جمعة فله رأي آخـــر في نسبة الإمام الهبطي فهو يرى أنه منسوب إلى قبيلة هباطة [40] ناقلا ذلك عن بحث منشور في مجلة التجديد الإلكترونية، العدد 522، بتاريخ 25/02/2002م، ولم يهتم بضبط الاسم هل هو هِباطة بكسر الهاء أم هُباطة أم هَباطة، وحاولتُ جاهدا الوقف على هذا العدد من المجلة فلم أقف عليه! وعلى أية حال فإن ما ذكره صاحب سلوة الأنفاس يبقى أقرب للصواب، لثلاثة أمور: الأول أن اسم هباطة لم يرد ذكره في كتب البلدان أو اسماء القبائل والرجال حسب علمي، والثاني أن المشهور في كتب البلدان هو الهِبط اسم بلد أو قبيلة، وهذا

مذكور في جملة من الكتب [41]، والثالث وهو الفصل في هذا الموضوع ضبط الزبيدي لهذا الاسم وتعريفه له في التاج حيث قال:" والهِبْطَةُ، بالكَسْرِ: مَوْضِعٌ، أَوْ قَبِيلَةٌ بالمَغْرِبِ." [42] ، ووافقه صاحب متن اللغة على ذلك ضبطا ومعنى [43]، وكذلك فعل الزركلي فضبطه بكسر الهاء [44] وفي مقابل هؤلاء العلماء لم أجد مَن ضبط الهبطي بفتح الهاء وصرّح به ممن يُعرف عنهم تتبعهم لمثل هذه الدقائق، وفي فعل الزبيدي بضبط الهبطي بالكسر وُدٌّ ورحِم بين العلماء لما في الهَبْط من معنى النقص والسقوط، والمحققون لسلوة الأنفاس والشيخ العابدين صاحب كتاب منهجية الهبطي، لا أظنهم قصدوا التنقص من الإمام الهِبطي، ولكن قد يقع السهو والغلط ، والعرب تقول: اللهم غَبطًا لا هَبْطًا، وبناء على ما سبق فإن من المناسب شرعًا ولغة أن يُنسب الإمام الهِبطي إلى الهِبطة لا إلى الهَبطة، ومما يقرب من نسبة الهِبطِ القِبْطُ فيقال مارية القِبطية رضي الله عنها، والله الموفق.

واشتهرت أوقاف أبي جمعة بأوقاف الهبطي، وصارت علامة على شدة ضبط المصاحف فقيل مصحف مُهَبّط، على اسم المفعول كأنه قيل هُبِّط المصحف أي ضبط بالوقف الهِبطي، قالوا في وصف البرتلي: "لأنه يقرأ كل يوم من القرآن ربع حزب ثلاث مرات الأولى في مصحف. صحيح، والثانية في مصحف مُهَبَّط، والثالثة يقرؤه في رأسه" [45] ولا يُقال كيف يوصف المصحف بالمهبط فقد قيل قديما في وصف مكة والمدينة حرسهما الله مهبط الوحي.

المطلب الثاني ـ توجيه الوقف الهبطي على لفظ عمّ من سورة النبأ والرد على مانعيه:

من الأوقاف التي تُستعجب من الإمام الهبطي، وقفه عند كلمة عمّ من مطلع سورة النبأ، وقد أشار صاحب كتاب منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم إلى بلاغة الوقف على عمّ فقال:" ويلزم عليه أن يكون قوله يتساءلون ليس داخلًا في حيز الاستفهام ، بل جملة خبرية ، المراد بها ذكر ما يتساءلون عنه ، لا الاستفهام عن الذي يتساءلون عنه ، والحق أن هذا الأمر متوفر أيضًا مع عدم الوقف على عمّ ، لأن قوله عن النبأ العظيم متعلق يتساءلون مقدرًا دل عليه المذكور ولذلك لم أعرف غرضه من هذا الوقف، إلا أن يكون يقصد إبهام المتساءَل عنه في كلامهم لتذهب النفس فيه كل مذهب ، وللدلالة على حيْرتهم واضطرابهم ، حتى في اعتراضهم ، فكأنهم لا يعرفون ما يريدون أن يتساءلوا عنه ، ثم بينه فيما بعد ، وهذا من أساليب البلاغة" [46] ، وكلامه

هنا يكاد يشي بجواز الوقف أو يكاد يلامس شيئا من المعاني التي قصدها الإمام الهبطي بوقفه على عمّ، ولكنّ الرجل لم يلبث أن قال:" لكن الصواب أن الأمر هنا ليس كذلك فترك الوقف هو المطلوب لأمور" وحيث إني أريد في هذا البحث توجيه الوقف الهبطي على لفظ عمّ من سورة النبأ فإن من المناسب جدًا هنا ضرب عصفورين بحجر فيكون التوجيه بالرد على أدلة المانعين لهذا الوقف الذي وقفه الإمام الهبطي ، وقد أجمل الشيخ العابدين هذه الأدلة وفصلها في كتابه، لذلك أجدني مضطرا لنقل كلامه كاملًا ثم أعقب عليه. فقال الأمر الأول في ترجيح عدم الوقف: "الحاجة مع الوقف إلى تقدير ما يتعلق به حرف الجر. والثاني: أن هذا المحذوف كيف يقدر؟ هل من جنس ما هو مذكور، أو من جنس أعم؟ والظاهر من تصرفات الهبطي أنه يميل إلى الثاني ، فإن منهجه في الوقف إيثار العمومات والمطلاقات على غيرها متى أمكنه، كأن المعنى على وقفه عن أي شيء؟ والثالث أن الوقف يجعل الكلمة وكأنها فعل ماضي (هكذا في الأصل والصواب ماضٍ) عمّ يعمّ مشدد الميم، بل يجعلها صالحة لغير ذلك من المعاني، كما لا يخفى، فلم يتسبب في هذا اللبس دون داع؟ والرابع أن ما الاستفهامية إذا وُقف عليها، وكانت مجرورة بالحرف كما هو الأمر استحسن أن يلحق بها هاء السكت فيقال عمه؟ ولمه؟ هكذا قال أهل العربية ، وهنا لا يجوز ذلك لأن القراءة سنة متبعة قال ابن مالك:

وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف
وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

والخامس إن قيل قد ذهب يعقوب والبزي إلى إلحاق هاء السكت بها، مع الخلاف عنهما في ذلك، كما أشار إليه أبو يحيى زكرياء الأنصاري في كتابه (المقصد لتلخيص ما في المرشد) فالجواب أن القراءة التي يلتزمها الهبطي قراءة نافع ، وليس عنده هذا الإلحاق. فإن قيل التلفيق بين القراءات جائز إذا لم يؤد إلى تغيير المعنى، قيل نعم، هذا هو الصواب لمن لم يكن بصدد بيان قراءة من القراءات بعينها، ولم يفعل ذلك على وجه التكاثر، لكن الهبطي لم ينص على ذلك، فمن أين نعرف أنه لفق؟

والسادس ولو افترضنا اتباعه إياهما في ذلك بناء على جواز التلفيق بين القراءات بشرطه كما هو قول بعض أهل العلم فإن الصواب عدم جواز هذا الإلحاق لأنه مخالف لما في رسم المصحف ، فتكون الرواية عن البزي ويعقوب معارضة بهذا الأمر المتواتـــر ، وقد قال العلماء بمخالفة قواعد الوقف إذا لزم من التزامها مخالفة الرسم ،

كما في الوقف على التاءات والأسماء المنقوصة على خلاف بين القراء فيها أو في بعضها، فكيف يرتكب ما يخالف الرسم ، وهو على النقيض مما تقدم ، والله أعلم " [47] هذه ست أدلة ساقها العابدين في نقض الوقف على كلمة عمّ من سورة النبأ، وهي أدلة تحتاج إلى مناقشة وشيء من التحرير، وينبغي بدءا التأسيس لمسألة حذف الجر مِنْ (ما) التي بمعنى أي الاستفهامية، قال الفراء:" وقوله: ﴿**وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ** ﴾، نقصت الألف من قوله (بِمَ) لأنها فِي معنى بأي شيء يرجع المرسلون وإذا كانت (مَا) فِي موضع (أيّ) ثُمَّ وصلت بحرف خافض نُقصت الألف من (ما) ليعرف الاستفهام من الخبر. ومن ذَلِكَ قوله: ﴿ **فِيمَ كُنْتُمْ**﴾ و ﴿**عَـمَّ يَتَساءَلُونَ**﴾ وإن أتممتها فصواب" [48]، فمعنى عمّ هنا عن أي شيء؟ هذا من ناحية معنى عمّ وتفسيرها، وأما فيما يخص الدليل الأول والثاني المتعلقان بحرف الجر ومتعلَّقه وكيفية تقديره ، فإن في مطلع سورة عمّ حرفي جر ، وكلاهما يحتاج إلى متعلق، فلو قرأ القارئ عمّ يتساءلون ثم وقف، واستأنف عن النبأ العظيم الذي هم فيه مختلفون ، فسيحتاج المستمع إلى تقدير المتعلق للحرف عن الأخير، فإذا قدرت للأول متعلقا ظاهرا وهو يتساءلون فلن يكون هناك تفخيم ، أي : تفخيم الأمر المتساءَل عنه، وأهل العلم يقولون نزل القرآن بالتفخيم [49]، والوقف على عمّ فيه من التفخيم ما فيه، قال البيضاوي: "عَمَّ يَتَساءَلُونَ أصله عما فحذف الألف لما مر، ومعنى هذا الاستفهام تفخيم شأن ما يتساءلون عنه كأنه لفخامته خفي جنسه فيسأل عنه" فانظر كيف قدّر العلماء إخفاء المتعلق لتفخيم الأمر الذي يتساءلون عنه، ومما يؤيد الوقف على عمّ أن الآية الثانية متصلة بالأولى على تقدير: لأي شيء؟ يتساءلون عن النبأ العظيم؟ و (عم) كأنها في المعنى: لأي شيء ، وهذا قول الفراء [50]. وذكر ذلك غير الفراء ، فقال بعض أهل التفسير "عم بمعنى "لِمَ" "عن" الثاني متعلق بيتساءلون الظاهر" [51] ، وقال البيضاوي:" عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ بيان لشأن المفخم أو صلة يَتَساءَلُونَ وعَمَّ متعلق بمضمر مفسر به، ويدل عليه قراءة يعقوب: عمه" [52] ، وقال أبو حيان:" وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ وَقَفَ عَلَى عمه، ثم ابتدأ بيتسألون عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ عَلَى أَنْ يُضْمِرَ لِعَمَّهْ يَتَسَاءَلُونَ، وَحُذِفَتْ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهِ، كَشَيْءٍ مُبْهَمٍ ثُمَّ يُفَسَّرُ" [53] ومع شدة تتبع أبي حيان للزمخشري إلا أنه أقره هنا على جواز الوقف على عمه بهاء الوقف، ولم يُبد ابن عادل اعتراضًا على هذا الرأي وجعله ثانيًا [54] ، وهذا الرأي تجاوزه صاحب المنهجية ولم يعرج عليه أو يذكره ضمن أوجه أعاريب كلمة عمّ! وثانيًا الابتداء بيتساءلون ووصلها بعن النبإ العظيم ، وثالثًا إضمار المتعلق ، ورابعًا تقديره بيتساءلون ، فالهبطي رحمه في وقفه على عمّ يستحضر كل

هذه التفاسير وينظمها في وقف واحد ، فكم للوقف من معان خفية تظهر بالتتبع والتحليل، ولا حجة للعابدين في مسألة تقدير المتعلق بعام أو خاص فهذا لا علاقة له بجواز الوقف على عمّ من عدمه وهو استطراد خارج الموضوع من العابدين.

وأما الحجة الثالثة التي ساقها العابدين وهي أن الوقف على عمّ ملبس فقد يجعلها كالفعل الماضي، فحجة واهية يصدق عليها قول الأول: أضعف من حجة نحوي، فكيف يمكن أن يُمنع الوقف على عمّ لأنها تلتبس بالفعل الماضي، إذن يُمنع الوقف على ألمّ في البقرة لأنها تشبه الحرف ألم، فقد كُتبت هنا باعتبار روايتها ولم تكتب باعتبار نطقها [55]، ولا يمكن لعمّ أن تشبه عمّ الفعل لأن الفعل عمّ فعل لازم يطلب فاعلا، فهذه فوضى صرفية ونحوية من العابدين. وأما حجته الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة فهي قائمة على رد القراءة المتواترة، وهذا عجيب من رجل يختبر الوقف الهبطي ويبتليه وهو يذهل عن القراءة المتواترة! ويخلط بين مخالفة الرسم الذي به تصبح القراءة شاذة، وبين ما تسامح فيه العلماء من مخالفة الرسم لما وافق كلام العرب، والرجل جاء بكلام مستقيم بداية من كون العرب تُلحق عمّ ولمَ وفيم هاء سكت عند الوقف، ثم ناقش هذا الأمر وأثبت أنها قراءة ورواية عن اثنين من القراء وهما يعقوب[56]، والبزي عن ابن كثير[57] وقال بخلف عنهما، ولعل كلمة الخلف هذه أشكلت عليه، وأطال النفس وأعظم التزويق في أدلته إيهامًا وتدليسًا ليرد الوقف على عمّ، ولا أحد يرغمه على هذا الوقف! ولكن يجب أن تكون الردود منصفة وعلمية ، ثم لم يزده شططه في قلمه إلا غلوّا حتى ردّ القراءة المتواترة وزعم أن ما قرأه البزي عن ابن كثير، ويعقوب مردود لأنه مخالف للرسم كما سبق إيراده. ولو أنه ذكر سلفه في ذلك أو أحال مقالته تلك لصاحبها لخفّ الوطء عليه، ولكن طريقته تشي بأنه ينسب هذا الكلام لنفسه، والعالم ينفيه عنه، عموما لقد سبقة في هذا الكلام عالم من علماء اللغة قبل ألف عام وهو أبو منصور الأزهري (ت370هـ) الذي قال: " ويقف على: (عَم يَتَساءلونَ) عَمَّه، ونحو ذلك في القرآن كله. يقول هذه هاء الاستراحة. والباقون من القراء يقفون على هذه الحروف بغير هاء. قال أبو منصور: أما ما اختاره يعقوب من الوقف على هذه الحروف بالهاء فهو من كلام العرب الجيد، غير أني أختار المرور عليها، وأن لا يتعمد الوقوف عليها، لأن الهاءات لم تثبت في المصاحف فأخاف أن تكون زيادة في التنزيل، وإن اضطر الواقف إلى الوقوف عليها وَقَفَ بغير هاء اتباعا للقراء الذين قرأوا بالسنة" [58]. وقال في سورة النبأ: " كان يعقوب إذا وقف يقف على (عَمهْ) على هاء السكت والباقون إن وقفوا وقفوا على ميم. قال أبو منصور: ليس قوله (عَم) موضع وقف، وإن اضطرَ إلى الوقف قارئ لم يَجُزْ أنْ يقِف

على (عَمه) بالهاء، لأن هذا ليس موضع وقْف." [59] فهذا كلام أبي منصور الأزهري صاحب تهذيب اللغة، ومع كل التقدير لكلامه إلا أن ما ذكره من رد هذا الوقف ربما لأنه لم يبلغه إجماع الأمة على القراءات العشرة، وقد ذكر أسانيده في القراءة في مقدمة كتابه ولم يذكر قراءة يعقوب من بينها، مع إنه أورد قراءة ابن كثير وراوية البزي ضمن أسانيده، ولكن الظاهر أن الطريق التي قرأ بها من رواية البزي لا يوجد فيها الوقف على هاء السكت، فهاء السكت عند البزي من طريق ابن غلبون، ولم يصرح الأزهري في مطلع كتابه بالطريق التي قرأ بها؛ وذلك – والله أعلم - لأن الرجل قريب جدا من عصر ابن مجاهد الذي يعد أول من جمع القراءات السبع توفي 324هـ، ولعل هذا السبب الذي جعل الأزهري يعتمد على هؤلاء السبعة ويرد ما سواهم، فعذر الأزهري ظاهر لنا ، ولكن ما عذر الشيخ العابدين وهو يعلم أن رواية البزي من طريق ابن غلبون متواترة مقبولة، وأن قراءة يعقوب عشرية متواترة مقبولة، والإشكال الكبير هنا أن العابدين خرج من تجويز الوقف على عمّ أو منعه إلى محاولة إقناع القارئ أن الوقف بهاء السكت على عمّ وما أشبهها من كلمات في القرآن مردود لأنه مخالف للرسم، وليس كل محذوف في الرسم محذوف في التلاوة وقد نظمت في ذلك منظومات كثيرة وفي ليبيا منظومة بل منظومات مختصة في باب الحذف في الرسم ، ومنها مثلا منظومة قنونو الزليطني الذي يقول :

ويا طالبا للحذف خذ ما أقول لك كما جرى الأخذ من مشايخ سَلسِبا [60]

وأين الشيخ العابدين من كلام الشاطبي الذي يُعد الحجة الدامغة في مثل هذه الأمور وهو يقول:

وَفِيمَهْ وَمِمَّهْ قِفْ وَعَمَّهْ لِمَهْ بِمَهْ ...بِخُلْفٍ عَنِ البَزِّيِّ وَادْفَعْ مُجَهِّلا[61]

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي :" أمر بالوقف بهاء السكت كما لفظ على فِيمَ من قوله تعالى: فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها في والنازعات، وعلى مِمَّ في قوله تعالى فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسانُ مِمَّ خُلِقَ في الطارق وعلى عَمَّ في عَمَّ يَتَساءَلُونَ في النبأ وعلى لِمَ في نحو لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ في التوبة لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ في الصف وعلى بِمَ في بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ في النمل أمر بالوقف بهاء السكت على الكلمات المذكورة للبزي بخلف عنه، فتكون قراءة الباقين

بحذف الهاء على الرسم، وهو الوجه الثاني للبزي. وقوله: (وادفع مجهلا) معناه ادفع من جهّل قارئ هذه القراءة بما يرده ويردعه عن التجهيل (فمجهّلًا) اسم فاعل مفعول به لقوله (ادفع) ويصح أن يكون حالًا من فاعل ادفع والمفعول محذوف أي ادفع من رد هذه القراءة حال كونك مجهلا له أي راميًا له بالجهل وقلة المعرفة"[62]. فليتأمل كلام الشيخ فإنه شاف في هذا المقام.

ولو رجع العابدين إلى النشر في القراءات العشر لابن الجزري لاستراح وأراح، فقد نقل ابن الجزري الكلام وافرًا في مسالة الوقف على مرســـوم الخط وقسمه إلى قسمين الأول: إثبات ما حُذف رسما وهو ما عليه مدار الكلام هنا وقد حصر ابن الجـزري فيما ثبت من المحذوف رسما في نوعين الأول هاء السكت، والثاني أحد حروف العلة الواقعة قبل ساكن، وجعل ابنُ الجزري إثبات هاء السكت الأصل الأول فقال: "أَمَّا هَاءُ السَّكْتِ فَنَجِيءُ فِي خَمْسَةِ أُصُولٍ مُطَّرِدَةٍ، وَكَلِمَاتٍ مَخْصُوصَةٍ." [63] ، ومن أول هذه الأصول التي تدخل عليها هاء السكت " مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ بِحَرْفِ الْجَرّ. وَوَقَعَتْ فِي خَمْسِ كَلِمَاتٍ عَمَّ، وَفِيمَ، وَبِمَ، وَلِمِ، وَمِمَّ فَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ عَنْ يَعْقُوبَ وَالْبَزِّيِّ. فَأَمَّا يَعْقُوبُ فَقَطَعَ لَهُ فِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ أَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ وَالشَّرِيفُ عَنِ الشَّرَفِ الْعَبَّاسِيِّ. وَقَطَعَ لَهُ الْجُمْهُورُ كَأَبِي الْعِزِّ وَابْنِ غَلْبُونَ وَالْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ وَابْنِ سَوَّارٍ وَالدَّانِيِّ بِالْهَاءِ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ عَمَّ، وَقَطَعَ لَهُ الْأَكْثَرُونَ بِذَلِكَ فِي الْحَرْفِ الثَّانِي، وَهُوَ: فِيمَ نَحْوَ: فِيمَ كُنْتُمْ، وَفِيمَ أَنْتَ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْإِرْشَادِ وَالْمُسْتَنِيرِ. وَزَادَ أَيْضًا الْحَرْفُ الثَّالِثُ، وَهُوَ: بِمَ نَحْوَ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ، وَقَطَعَ لَهُ الدَّانِيُّ بِالْهَاءِ فِي الْحَرْفِ الْأَخِيرِ، وَهُوَ مِمَّ، وَقَطَعَ مَنْ قِرَاءَتُهُ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي لِمَ وَبِمَ، وَفِيمَ، وَقَطَعَ آخَـرُونَ بِذَلِكَ لِرُوَيْسٍ خَاصَّةً فِي الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ كَأَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ، وَقَطَعَ أَبُو الْعِزِّ بِذَلِكَ لِرُوَيْسٍ فِي الْأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ وَجَعَلَ الْحَرْفَيْنِ الْأَوَّلِينَ لِيَعْقُوبَ بِكَمَالِهِ كَمَا تَقَدَّمَ آنِفًا، وَلَمْ يَذْكُرْهُ عَنْهُ فِي الْكَامِلِ، وَلَا فِي الْجَامِعِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ"[64]، فقد ضبط ابن الجزري مسألة الوقف على عمّ بالذات ليعقوب بإجماع الجمهور له فيها ، فكيف يمكن بعد ذلك خرق ذلك الإجماع، بل جعل الوجهين ثابتين عنده فقال :"وَبِالْوَجْهَيْنِ آخُذُ لِيَعْقُوبَ فِي الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ لِثُبُوتِهَا عِنْدِي عَنْهُ مِنْ رِوَايَتَيْهِ. وَأَمَّا الْبَزِّيُّ فَقَطَعَ لَهُ بِالْهَاءِ فِي الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالتَّذْكِرَةِ، وَالْكَافِي، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَغَيْرِهَا. وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَكْثَرُ الْمُؤَلِّفِينَ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ. وَانْفَرَدَ فِي الْهِدَايَةِ بِالْهَاءِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ بِكَمَالِهِ فِي (عَمَّ وَلِمَ) فَقَطْ. وَأَطْلَقَ لِلْبَزِّيِّ الْخِلَافَ فِي الْخَمْسَةِ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَالدَّانِيُّ فِي غَيْرِ التَّيْسِيرِ وَبِالْهَاءِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ

وَبِغَيْرِ هَاءٍ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْفَارِسِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي خَرَجَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، فِيهَا عَنْ طُرُقِهِ فَإِنَّهُ أَسْنَدَ رِوَايَةَ الْبَزِّيِّ عَنِ الْفَارِسِيِّ هَذَا، وَقَطَعَ فِيهِ بِالْهَاءِ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِالْهَاءِ إِلَّا عَلَى ابْنِ غَلْبُونَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ " وَهَاءُ السَّكْتِ " مُخْتَارَةٌ فِي هَذَا الْأَصْلِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ عِوَضًا عَنِ الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ" (65)فانظر إلى كلام المحققين من العلماء وكيف يضعون الأمور في نصابها، ويردون الأمر إلى أصله، ولم ينكر ابن الجزري قراءة يعقوب، ولا رواية البزي في وقفهم على هاء السكت ونظم ذلك ضمن ما وُقف عليه بإثبات ما حذف في الرسم فجعل هاء السكت أصلا لهذا الباب ، فأين العابدين من هذا كله! وهذا رابط لتسجيل لأحد القراء برواية رويس عن يعقوب على هذا الرابط (66).

وعليه فيمكن القول الآن أن الوقف على عمّ ليس مستقبحا بل وجه من الإعراب التي ذهب إليها علماء النحو والإعراب، فيمكن لحرف الجر عن الأول أن يتعلق بالفعل المقدر الذي يدل عليه ما بعده، ويصبح يتساءلون الظاهر هو متعلَّق عن الأخرى في قوله عن النبأ العظيم ، وفي الوقف على عمّ فوائد لفظية ومعنوية ـ فاللفظية الإشارة إلى أن أغلب القراء يقفون على عمّ بدون هاء السكت خلافا لبعض القراء، وذلك لإجماع القراء في هذا الحرف (عمّ) من سورة النبأ ليعقوب بأنه وقف عليه بهاء السكت ، وأما المعنوي فهو التفخيم المراد في كتاب الله ، والثاني إظهار مدى التحير الذي وقع فيه المشركون وقد أشار الشيخ العابدين إلى هذه الفائدة بدءا ، وعموما فإن الوقف على عمّ ليس مستقبحًا ، ويمكن أن يوصف بالحسن في أقل احواله .

الخاتمة:

بعد هذا العرض العام لأهمية الوقف عند اللغويين، وبيان مصطلحات الوقف عند القراء، وضبط لقب الإمام الهبطي، وتحرير مسألة الوقف عند كلمة عمّ من سورة النبأ يمكن تسجيل أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث:

1ـ إن قضية الوقف والابتداء مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأداء المعنى، بل هي من أمهات القضايا البلاغية، فقد يؤدي الوقف إلى تغيير كامل في المعنى كما حصل في قصة الخطيب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2ـ أول كتاب بلغنا في الوقف ومصطلحاته لابن سعدان الضرير (ت 231هـ).

3ـ تدور مصطلحات الوقف بين الوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن والوقف

اللازم والوقف الصالح، والمطلق والجائز، والمجوَّز لوجه، والمرخّص لضرورة، والوقف الممنوع فهذه أغلب مصطلحات القوم التي بثّـوها في كتبهم.

4ـ ضُبط لقب الإمام أبي جمعة الهبطي بكسر الهاء في تاج العروس للزبيدي ـ ومتن اللغة لأحمد رضا، والأعلام للزركلي، وهو الأحرى بُعدًا عن التنقص.

5ـ كان العلماء يَنشُدون المصحف المضبوط بالوقف الهبطي، ويعرضون حفظهم عليه.

6ـ يجوز في إعراب عمّ أن تتعلق بفعل مقدر يكون عامًّا أو مدلولًا عليه بالفعل الظاهر، ويكون عن النبأ متعلقا بيتساءلون، وقد جوز ذلك الزمخشـــري وأقره أبو حيان ـ رحم الله الجميع ـ ، فهذا الوجه جائز في العربية سائغ ولا مانع منع في العربية، فلا يُنكر على من أعرب هذا الإعراب خصوصًا إذا كان مبتغاه معان ظاهرة وخفية، وليس كل إعراب فيه تقدير يُعد منكرًا أو قبيحًا ، فالمتأمل لأكثر الأعاريب التي تقيم للمعاني وزنًا تعتد بالتقدير شأنه شأن الظاهر، ومن قلّت بضاعته في الإعراب تصور أن التقدير في الإعراب سنة منكرة.

7ـ لا يمكن أن يُتصور أن الوقف على عمّ يوحي بكونها فعل هو عمّ يعمّ عمّا وعموما، فعمّ فعل يتطلب فاعلا، ولعل الوقف على عمّه بهاء الوقف مخرج من هذا الوهم الذي تصوره العابدين، وكذلك فإن ما تخيله العابدين في عمّ يمكن تصوره في طه وفي ألم وغيرها من فواتح السور القرآنية الكريمة، ولكن القراءة سنة متبعة، ويكاد الوقف أن يكون سنة، فالحديث رواية، والسنة اتباع، ونحن لا نتصور أن الهبطي ـ رحمه الله ـ وقف على عمّ لمجرد المخالفة أو التباهي.

8ـ قد يكون وقف الإمام الهبطي إشارة إلى أن أغلب القـرّاء وقفوا على عمّ بدون هاء السكت.

9ـ في وقف الإمام الهبطي على عمّ تحقيق لمذهب التفخيم الذي نزل به القرآن.

10ـ في وقف الهبطي على عمّ ملحظ بلاغي يشير إلى حيْرة الكفار وعظيم دهشتهم أمام هذا القرآن العظيم.

وفي آخـــــــر هذا البحث أسال الله العفو والصفح إن ثمّت خطأ أو زلل أو سهو أو نسيان فالهدف حقيقة نُصرة السعة على المسلمين، والتوسط في الرأي ، وعدم نبذ ما جاء عمن قبلنا بدون روية وتدبر، وأختم بقوله ـ تعالى ـ :﴿**رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ**﴾

الهوامـــــــــــش:

[1]يُنظر مصحف أمانة التعليم ، ليبيا، 1398هـــــ، 1978م، ص13 من نشرة التعريف بالمصحف، وترأس لجنة هذا المصحف الشريف الشيخ رمضان محمد شادي التليسي رحمه الله.

[2]- يُنظر مصحف أمانة التعليم ، ليبيا، ص544.

[3]- يُنظر مصـــحف الجماهيرية، ط2، مارس، 1989م، النشـــرة التعريفية بالمصـــحف الشـــريف ومصطلحاته، ص (و) ص(ط)، ولجنته العلمية برئاسة الشيخ محمد أحمد المشري رحمه الله.

[4]- يُنظر المرجع السابق، ص579.

[5]- يُنظر مصحف ليبيا، ط1، 1434هـــــ، ص618، ولجنته العلمية برئاسة الشيخ مصطفى أحمد قشقش رحمه الله.

[6]-ُنظر مصحف ليبيا ، ط1 ، 1445هـــــ، 2024م، سورة النبأ ص582، ولجنته العلمية برئاسة الشيخ التهامي الزيتوني.

[7]- يُنظر مصحف الأوقاف الليبية ، ط2، 1445هـــ ، 2023م ، سورة النبأ ص588، وكان على رأس اللجنة العلمية الشيخ عبد اللطيف الشويرف رحمه الله.

[8]- المرجع السابق.

[9]- يُنظرعبد الله بن محمد بن الصـــديق ، منحة الرؤوف المعطي ببيان ضـــعف وقوف الهبطي ، ، دارالطباعة الحديثة ، الدار البيضاء ، ص 25.

[10]- يُنظر الحســـن بن أحمد وكاك ، تقييد وقف القرآن الكريم لأبي جمعة الهبطي ، المغرب ، 1411هـ ، 1991م، ص312.

[11]- يُنظر الشيخ بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهَبطي في أوقاف القرآن الكريم ، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 1427هـ ، 2006م ، ص202.

[12]- المرجع السابق.

[13]-محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، الجزرية، ط2، 2020م، ص54 .

[14] يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي ، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السـيد بن رفاعي الشـايب، ط1، (مؤسسة سما للتوزيع والنشر، 2007م) ، ص93.

[15] أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ط1، (مؤسسة الرسالة، 1994م)، ج8، ص371.

[16] المرجع السابق.

[17] يُنظر عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز ، الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط2 ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، 1423هـ، 2003م ، ص90.

[18] يُنظر نظام الدين الحسـن بن محمد النيسـابوري، تفسـير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ط1، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ، 1996م)، ج1، ص45.

[19]يُنظر محمد ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، تحقيق : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، ج1 ، ص225.

(20) ـ محمد بن سـعدان الكوفي ، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، نحقيق : محمد خليل الزروق، ط1 ، (مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، 1423هـ، 2002م) ، ص75.

(21)- المرجع السابق، ص76.

(22)- يُنظر أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق/ محي الدين عبد الرحمن رمضان، د ط (دمشق، 1390ه، 1971م)، ص116.

(23)- يُنظر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط1، (دار عالم الكتب، الرياض، 1413هـ، 1992م)، ص57.

(24)- المرجع السابق، ص72.

(25)المرجع السابق، ص104.

(26)المرجع السابق، ص104.

(27) المرجع السابق، ص405.

(28) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المكتفى في الوقف والابتدا ، تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1407هـ ، 1987م ، ص129.

(29) المرجع السابق ، ص138.

(30) محمد بن طيفور السجاوندي، الوقف والابتداء، تحقيق: محسن هاشم درويش، ط1، (دار المناهج، عمّان، 1422ه، 2001م) ، ص104. لقد استفاد النظام النيسابوري(ت بعد 850 هـ) من هذا الوقف في تفسيره ولم يُشر عمّن أخذه، يُنظر نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج1، ص44.

(31) السجاوندي، الوقف والابتداء، ص124.

(32)النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج1، ص45.

(33) أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة ، ط2، (دار الكاتب، طرابلس ، ليبيا ، 2000 م) ، ص586.

(34) يُنظر محمد بن جعفر الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن اقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وآخران من آل الكتاني ، ط1 ، (دار الثقافة، الدار البيضاء، 1425هـ ، 2004م)، ج1/ ص302 ترجم فيها لشخصيتين تحملان نفس اللقب، ج2/ ص76.

(35)يُنظر المرجع السابق ، ج2/ ص76. وأظنه من فعل المحققين.

(36)- يُنظر العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، صفحة الغلاف.

(37)الكتاني، سلوة الأنفاس، ج2، ص76.

(38) يُنظر هذا الرابط:
https://www.google.com/search?q=%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87+%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%B9%D9%85+%D9%8A%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D9%88%D9%86&oq=%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87+%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%B9%D9%85+%D9%8A%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D9%88%D9%86&gs_lcrp=EgZja

HJvbWUyBggAEEUYOTIHCAEQIRigATIHCAIQIRigAdIBCTE2MzA5a
jFqN6gCFLACAfEFlC6QuxG6S10&client=ms-android-
transsion&sourceid=chrome-mobile&ie=UTF-
8#fpstate=ive&vld=cid:a45b87b1,vid:yxN7dKrtpdc,st:0

(39)- يُنظر الزبيدي، تاج العروس، ج36، ص70، ولم يضبطها الشيخ الطاهر الزاوي في كتابه معجم البلدان الليبية، ص130.

(40)- يُنظر العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص79.

(41)- يُنظر محمد ابن حوقل ، صورة الأرض، د ط، (دار صادر ، بيروت ، 1938م) ، ج1، ص91، ويُنظر أيضا أبوبكر بن علي الصنهاجي، أخبار المهدي بن تومرت، د ط، (دار المنصور للطباعة، الرباط، 1971م) ص73.

(42)- تاج العروس

(43)- يُنظر أحمد رضا، متن اللغة ، د ط ، (دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1380هـ ، 1960م)، ص592.

(44)- يُنظر خير الدين الزركلي ، الأعلام ، ط15 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2002م ، ج4 ، ص128.

(45) يُنظر محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولاتي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1983م، ص20.

(46) العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص201.

(47) العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص202.

(48) يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، ط3، بيروت، عالم الكتب، 1983م، ج2، ص292.

(49) يُنظر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج2، ص14.

(50)الواحدي، التفسير البسيط، ج23، ص111.

(51)-أبو القاسم الكرماني، غرائب التفسير، ج2، ص1295.

(52) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج5، ث278.

(53)أبو حيان ، البحر المحيط، ج10، ص383.

(54) يُنظر أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419 هـ -1998 م، ج20 ، ص90.

(55) يُنظر فتحي بو دفلة، إبداعات وخصوصيات الصحابة رضي الله عنهم في الرسم العثماني، دراسة تحليلية، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر الدولي الثالث "رسم المصاحف وضبطها قضايا ومسائل " ، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، ـ ليبيا ، ط1 ، 1446هـ، 2024م ، ج1 ، ص156.

(56)- يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري (ت 205هـ) وهو أحد القراء العشرة.

(57)- أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع ابن أبي بزة وينسب فيقال البزي(ت 255هـ)، وهو أحد راويي ابن كثير المكي رحم الله الجميع، وابن كثير أحد القراء السبعة وهو قاريء مكة.

(58) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، معاني القراءات للأزهري ، ط1 ، مركز البحوث في كلية الآداب، المملكة العربية السعودية، 1412 هـ - 1991 م ، ج1، ص217.

(59) المرجع السابق ، ج3 ، ص115.

(60) رضوان عبد الكريم الطاهر عمران، المنظومات الشعرية والعبارات الشعرية ودورها في تعليم رسم الكلمات القرآنية في الزوايا الليبية، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر الدولي الثالث "رسم المصاحف وضبطها قضايا ومسائل "، ج2، 660.

(61) أبوالقاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، متن الشاطبية، ط4، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، 1426هـ، 2005م، ص 66.

(62) عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ط4، مكتبة السوادي للتوزيع، 1412هـ، 1992م، ص183.

(63) محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، ج2، ص134.

(64) المرجع السابق.

(65) المرجع السابق.

(66) يُنظر هذا الرابط :

https://www.google.com/search?q=%D9%87%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%AA+%D9%84%D9%8A%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8+%D9%81%D9%8A+%D8%B3%D9%88%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D8%A3&client=firefox-b-d&sca_esv=b5608bee10f15177&sxsrf=AHTn8zprbchkX3W9CfwmAPXR-Y3z6fNLbg%3A1745699424162&ei=YEINaJfWCejXi-gPgeGR0QQ&ved=0ahUKEwiXhr-QxfaMAxXo6wIHHYFwJEoQ4dUDCBA&uact=5&oq=%D9%87%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%